الأمم المتحدة A/71/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٣

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ٨/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون ..... (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ٨/٤٠.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/71/L.1)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار (A/71/389)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يعقد هذا الاجتماع وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٥٣٩/٧٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والقرار ٢٩٠/٧٠، المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

قبل أن نواصل عملنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع الوثيقة الختامية، الوارد في الوثيقة A/71/L.71، سيتم عقب بيان الأمين العام.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إننا نشهد أسوأ أزمات الإنسانية واللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. فالملايين يفرون من التراع المسلح والآثار الوحشية للحرب. وآخرون يهربون من العنف والاضطهاد والانتهاكات الممنهجة لحقوقهم الإنسانية.

أما البعض الآخر فقد انقلبت حياتهم رأسا على عقب في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ولا يزال آخرون يبحثون عن فرص نحو حياة أفضل لأطفالهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

من الجدير بالذكر أن الأطفال يمثلون أكثر من نصف لاجئي العالم، ولا يتمكن معظمهم من الحصول على التعليم. والنساء والفتيات اللواتي في حالة تنقل مستمر ضعيفات جدا، وكثيرا ما يعانين من تفاقم آثار انعدام الأمن المادي، ومن أشكال متعددة من التمييز وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. إن ما يروعني أن الكثير من الناس اليائسين الذين يلتمسون المأوى والأمن والفرص، يقابلون بالعداء وخطاب الكراهية. ونأمل من حملة الأمين العام الجديدة لمكافحة كراهية الأجانب أن تساعد على التغلب على هذه السلبية.

أحض جميع الناس على الاعتراف بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون إلى البلدان التي يستقرون فيها. إن اعتماد مشروع إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين اليوم (A/71/L.1) يمثل خطوة هامة إلى الأمام ويجسد التزامنا الجماعي بالتصدي لهذا التحدي العالمي. وأحض جميع الدول الأعضاء على الإسراع في تنفيذ التزاماتها بموجب مشروع الإعلان.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي اعتُمدت الخطة التاريخية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تمثل إيذانا لإطار تحويلي جديد لعالمنا. ومن خلال التزامنا الجماعي بعدم إغفال أحد، تعهدنا بأن نكفل وصول المكاسب الإنمائية إلى أضعف الناس لدينا. وفي هذا السياق، يجب أن نضمن عدم إغفال احتياجات اللاجئين والمهاجرين.

إن الهدف الأساسي من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة هو الدفع قدما نحو تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. إذ أن التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سوف يفضي إلى القضاء على الفقر المدقع، واستدامة السلام، وزيادة الفرص المحلية، ومكافحة تغير المناخ، ومعالجة العديد من الأسباب الجذرية التي تحمل الناس على الخروج من ديارهم.

خلال الدورة الحادية والسبعين، سأمضي قدما بالتزام الأعضاء بموجب مشروع إعلان نيويورك للبدء بعملية تؤدي إلى إبرام اتفاق عالمي بشأن الهجرة واتفاق عالمي بشأن اللاجئين. وسوف أبدأ أيضا العمل مع الأعضاء على الأعمال التحضيرية من أجل نجاح المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالهجرة الدولية المزمع عقده في عام ٢٠١٨.

أحض الدول الأعضاء على الحفاظ على مستويات عالية من الطموح طيلة هذه العمليات، وأن ترمي دائما إلى بلوغ السمو والرفعة على أساس إنسانيتنا المشتركة وقيمنا المتمثلة في معايير اللياقة والمساواة. إن رفاه الملايين يتوقف علينا في الأمم المتحدة، ويجب ألا نخذلهم عند الحاجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موغنز ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين والرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

السيد ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): في الوقت الذي نجتمع فيه هنا، يعيش ملايين الناس في جميع أنحاء العالم في حالة تنقل دائم. والكثير منهم يفرون من الهجمات العشوائية والنزاع والعنف، في حين أن البعض الآخر يحمله الاضطهاد أو انعدام الفرص على المغادرة.

إنه تحد ذو نطاق لم نشهده قط من قبل. إن معاناة الناس ويأسهم في رحلاتهم مسألة تهز ضميرنا الجماعي وتجبرنا على التصرف بتعاطف ورحمة لتشكيل استجابة عالمية للتحدي العالمي الذي يتجلى بوضوح.

للأسف، إن بعض البلدان تتحمل عبء هذه المسؤولية المشتركة على نحو غير متناسب. وبالرغم من سخاء البعض، لم نستطع إطلاقا سد فجوة التمويل المستمرة في المجال الإنساني. ولا بد لنا من أن نسد هذه الثغرة. لهذا السبب نحن هنا اليوم.

لقد كان عام ٢٠١٦ سنة تحويلية في إعادة تعريف مصطلح التعاون الدولي والتركيز على أحد أكثر التحديات الحاسمة في عصرنا. وأهنئ الميسرين وجميع ممثلي الدول الأعضاء على الجهود التي بذلوها خلال الدورة السبعين التي أفضت إلى مشروع إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم (A/71/L.1).

إن مشروع الإعلان يعكس الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان لجميع الناس بصرف النظر عن وضعهم بوصفهم مهاجرين، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأشد تضررا من الأزمة، وزيادة حجم المساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول إليها، مع الاعتراف بالإسهام الإيجابي للمهاجرين، وتعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة.

أهيب بالجمعية العامة أن تضمن الوفاء بهذه الالتزامات الهامة من دون تأخير. كذلك أحض جميع الشركاء من المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص على دعم تنفيذ الالتزامات وتعزيز الاتساق في جهودنا.

أرحب ترحيبا حارا بحملة الأمين العام الجديدة لمكافحة كراهية الأجانب والتعصب. وفي مواجهة عالم متغير، من الأهمية بمكان ألا نستسلم للخوف، بل أن نسعى إلى الحفاظ على مبادئنا وإنسانيتنا المشتركة. إذ أن حياة الكثيرين من الناس تتوقف على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان – كي مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): تمثل قمة اليوم إنجازا كبيرا في جهودنا الجماعية الرامية إلى التصدي لتحديات التحرك البشري. إن المزيد من الناس في حالة تنقل دائم الآن أكثر من أي وقت مضى. فالبعض منهم يفر من الحرب والبعض الآخر يسعى إلى الحصول على فرصة.

لا ينبغي أن ينظر إلى اللاجئين والمهاجرين بوصفهم عبئا؛ إذ أن لديهم أمكانيات كبيرة لو أننا فقط أطلقنا العنان لتلك الإمكانيات. ويجب أن نضع حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين في صميم التزاماتنا. وعندما نترجم مشروع إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين (A/71/L.1) الذي سنعتمده هنا اليوم إلى واقع، سيتمكن المزيد من الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، وسيتمكن المزيد من العمال من السعي إلى الحصول على فرص العمل في الخارج بشكل آمن، بدلا من أن يكونوا تحت رحمة المهربين المجرمين، وستتاح خيارات حقيقية للمزيد من الناس للتحرك بعد انتهاء الصراع واستدامة السلام وزيادة الفرص المتاحة لهم في بلادهم.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستدفع قدما نحو تحقيق هذه الأهداف. أما مشروع الإعلان الذي سنعتمده اليوم فسيجعل جميع الشركاء يلتفون حول الالتزامات الجماعية من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، وزيادة الدعم للبلدان الأشد تضررا، ومساعدة الناس اليائسين في الأزمات التي طال أمدها، وضمان حصول الأطفال على التعليم، وتحسين عمليات البحث والإنقاذ، ودعم التمويل لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين وإعادة توطينهم.

سنقوم اليوم أيضا وبصورة رسمية بإحضار المنظمة الدولية للهجرة إلى حظيرة منظومة الأمم المتحدة، مما سيزيد من تعزيز استجابتنا الجماعية. أهنئ المنظمة الدولية للهجرة.

يجب علينا أن نغير الطريقة التي نتكلم عن اللاجئين والمهاجرين. ويجب أن تتحدث معهم. فكلماتنا وحوارنا معهم تحدث فرقا. ولهذا السبب، تطلق الأمم المتحدة اليوم حملة جديدة تسمى ”العمل معا يكفل الاحترام، والسلامة، والكرامة للجميع.“ فبالعمل معا يمكننا أن نهب في وجه تصاعد كراهية الأجانب وأن نحول الخوف إلى أمل. إني أهيب

بقادة العالم الانضمام إلى هذه الحملة والالتزام معا بالنهوض بحقوق وكرامة كل فرد أرغمته الظروف على الفرار من دياره بحثا عن حياة أفضل.

ويبين مؤتمر القمة هذا أن بوسعنا إيجاد أرضية مشتركة. لكن المعني الحقيقي لهذه القمة لن يتحقق إلا إذا عملنا على الوفاء بالوعود التي قطعت هنا اليوم. وبفضل الأعمال الجريئة لتنفيذ مشروع إعلان نيويورك، سنكفل عدم إغفال المهاجرين أو اللاجئين.

وأشكر الجمعية العامة على التزامها القوي وعلى ريادتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.1، المعنون ”إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين“. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المذكرة (A/71/389) من الأمانة العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

ونظراً لضيق الوقت ولكفالة سير الإجراءات بسرعة، يرجى من أي وفد يرغب في تقديم شرح لموقفه أن يقوم بذلك في بيانه الذي سيدلي به في الجلسة العامة و/أو أن يقدمه لتعميمه كوثيقة رسمية.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.1. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.1 (القرار ١/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي.

السيد جيم يونغ كيم (مجموعة البنك الدولي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حضوري هنا ومخاطبة الجمعية العامة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، لقيادته على مدى عشرة أعوام، ولعقد هذه القمة بشأن اللاجئين والهجرة. إن دعوته إلى العمل الدولي من أجل التصدي للتحديات والفرص التي تنطوي عليها التحركات الكبيرة للأشخاص، والحفاظ على سلامة وكرامة اللاجئين والمهاجرين عالمياً هي الرسالة الصحيحة بالضبط في الوقت المناسب تماماً. ونحن نشهد اليوم أزمات متعددة. وبالإضافة إلى زيادة دعمنا المالي للاجئين بشكل كبير، فإننا في مجموعة البنك الدولي ننتهج في عملنا أربع طرائق جديدة تماماً.

أولاً، نحن نستجيب لحاجتنا إلى بيانات وتحليلات أفضل كثيراً بشأن اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً. ونعمل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تحسين جمع البيانات لمعرفة ما يحدث عندما يغادر اللاجئون بلدانهم، وعندما يعودون ومن منهم سيعود على الأرجح. وبالفعل، فإن تحليلنا يساعدنا على تركيز نهجنا. وعلى سبيل المثال، نحن نعرف أن معظم اللاجئين لا يعيشون في مخيمات، بل داخل المناطق الحضرية. وفي حين تعددت التقارير التي تتناول متوسط الوقت الذي يُهجر فيه اللاجئ من دياره، مع تقديرات مرتفعة تراوحت من ١٧ إلى ٢٦ عاماً، فقد توصلت بحوثنا الجديدة في الواقع إلى أن نصف اللاجئين اليوم هُجّروا لمدة أربع سنوات أو أقل، والنصف الآخر لأكثر من أربع سنوات. وهذا يعني أن التدخلات التنموية المركزة في وقت مبكر بعد أزمة ما يمكن أن يكون لها أثر لا بأس به على أعداد كبيرة من اللاجئين.

ثانياً، نعمل مع شركائنا على تطوير نظم إنذار متقدمة لكي يتسنى لنا توقع أين سيتحرك الناس ثم الاستجابة بسرعة. في اليمن، نعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل برنامج

للأشغال العامة للمساعدة على التكيف وكسب المال. ونعمل أيضاً مع اليونيسيف لتعزيز التدخلات في مجال الصحة العامة. وبالنسبة للنازحين في اليمن وأماكن أخرى، يأتي الأمن في المقام الأول. ولكن خلافاً لما كان يحدث في الماضي، نحن مستمرون في تنفيذ البرامج الإنمائية – حتى في سياق النزاع النشط – اقتناعاً منا بأننا لو استطعنا زيادة منعة المجتمعات المحلية، يمكننا منع النزوح بأعداد أكبر، مما يحد من وطأة الصدمة.

ثالثاً، نحن نعمل خلال الأزمات لمساعدة البلدان المضيفة على تحسين بيئة الأعمال واستخدام القطاع الخاص كمحرك لحفز النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالأردن ولبنان، سنطلق في غضون الأسابيع القادمة مشروعنا التشغيلي الأول باستخدام التمويل الميسر للبلدان المتوسطة الدخل. وفي الأردن، نحن نريد المساعدة على إيجاد مناطق اقتصادية خاصة لتهيئة ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة للأردنيين وللاجئين السوريين. وفي لبنان، نخطط لمشروع تعليمي يسمح بإلحاق ٢٠٠ ٠٠٠ من الأطفال السوريين في المدارس الرسمية في لبنان.

أخيراً، فإننا نسعى في الوقت الحالي إلى إيجاد حلول أطول أمداً في عدد من البلدان – منها أفغانستان والصومال وكينيا – لمسائل تتراوح من زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق التي تستضيف اللاجئين إلى مساعدة اللاجئين في العودة إلى بلدانهم. وسنواصل تعزيز تفاعلنا مع الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعديد من المنظمات الأخرى لتلبية احتياجات ملايين النازحين. ويتوقف الكثير على نتائج هذه القمة، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين فروا من ديارهم. فنحن نرسم معالم مستقبلهم ومستقبلنا المشترك على السواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

السيد غراندي (مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) (تكلم بالإنكليزية): إن الإصغاء للاجئين تجربة مثيرة للاهتمام. في الأسبوع الماضي، وفي غضون أقل من ثلاث سنوات، تجاوز عدد اللاجئين المهجرين من جنوب السودان علامة المليون شخص. وقد التقيت بعضهم منذ ثلاثة أسابيع. واستمعت منهم إلى قصص مروعة عن خسارة الأسرة والديار والأوطان والأمل. واستمعت إلى قصص مشابهة في كثير من البلدان الأخرى التي زرتها هذا العام. لذلك، فإن هذه القمة ما كان يمكن أن تأتي في وقت أكثر إلحاحاً. ومن الأهمية بمكان أن نتكلم عن اللاجئين والمهاجرين على السواء. فهناك الكثير من القواسم المشتركة التي يجب أن تتضافر جهودنا لمعالجتها، ولكن اللاجئين لهم وضع مميز، ويجب الإبقاء عليه، فالنزاع والاضطهاد يعني أنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم. ولأن هناك أكثر من ٦٥ مليون شخص هُجّروا قسراً كلاجئين عالمياً، أو داخل بلدانهم، فقد آن الأوان لكي ندرك أننا لا يمكن أن نمضي قدماً على هذا النحو.

اليوم، لدينا فرصة استثنائية لتعديل المسار. فمعالجة النزوح القسري تمثل تحدياً إنسانياً يتطلب حلولا عالمية واستخدام مجموعة كاملة من الصكوك والعناصر الفاعلة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. والأمور تسير على ما يرام حتى الآن. وقد سمعنا ذلك من قبل. ولكن أين الاختلاف إذن؟ الاختلاف هو أن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) يمثل التزاماً سياسياً لا سابق له في قوته وفي صداه. وهو يملأ ما كان يشكل فراغاً دائماً في المنظومة العالمية للحماية، أي تقاسم المسؤولية بحق عن اللاجئين بروح ميثاق الأمم المتحدة. وللمرة الأولى، فإن إطار الاستجابة الشامل لمسألة اللاجئين، وهو جزء من هذا الإعلان والذي تطلب الجمعية العامة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إطلاقه والمساعدة في تطويره، يحدد الخطوط العريضة لتحقيق ذلك، وهو أمر بالغ الأهمية.

في حالات الطوارئ، وفي الأزمات التي يطول أمدها، وفي سعينا للبحث عن حلول، علينا الآن بإشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة من خلال ترتيبات تعاونية يمكن التنبؤ بها – وهذه كلمة رئيسية أخرى – ويمكن تفعيل تلك الترتيبات حتى قبل وقوع الأزمة. ويمكن القيام بذلك. في أوغندا، على سبيل المثال، تنتهج الحكومة سياسة الباب المفتوح، وقد لمست ذلك شخصياً قبل بضعة أيام تحديداً، وتعبئ مجموعة واسعة من الشركاء والمؤسسات في استجابة إبداعية تركز على التعليم وأسباب المعيشة، بما في ذلك المجتمعات المضيفة. وهذا أمر أساسي. فتهيئة تفاعل أقوى وأبكر من جانب شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، كما أوضح رئيس البنك الدولي قبل قليل، عامل أساسي لتغيير قواعد اللعبة. ودور القطاع الخاص ينطوي على إمكانات هائلة.

ولنجاح كل ذلك، فإننا نتطلع إلى الدول الأعضاء للتفاعل سياسياً، وللحصول على التمويل والدعم التقني واتخاذ إجراءات ملموسة دعماً للدول المضيفة التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية، والسعي إلى إيجاد الحلول. فالعالم الذي شعر بالصدمة جراء صور الفارين بأعداد ضخمة والموت في البحر، لا يريد أن تبقى نوايانا حبراً على ورق. لا بد من إجراءات عملية ونتائج حتى يمكن إدارة التهجير القسري بطريقة قائمة على المبادئ وإيجاد حل له في إطار من الشجاعة والرؤية. وإنني أتعهد بالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الانتقال إلى المتكلم التالي، نبدأ الآن حفل التوقيع على الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، الذي سينعقد عملا بالقرار ٢٩٦/٧٠.

أدعو الآن الأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة إلى الطاولة.

وقع الأمين العام والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد اختتمنا الآن حفل التوقيع على الاتفاق وفقا للقرار ٢٩٠/٧٠. وأهنئ أسرة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. إنها لحظة هامة حيث نكفل إدماج منظومة الأمم المتحدة إدماجا كاملا لتعزيز وجود استجابة شاملة ومنسقة من أجل تنفيذ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، ومن أجل معالجة الحالة المتردية لمجتمعات المهاجرين واللاجئين.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

السيد سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية): إن توقيع هذا الاتفاق التاريخي يدمج الوكالة العالمية الرائدة للهجرة – المنظمة الدولية للهجرة – في الأمم المتحدة ويتوجه علاقة امتدت لخمسة وستين عاما مع المنظمة. فلأول مرة في ٧١ عاما أصبح لدى الأمم المتحدة الآن وكالة للهجرة. وهذا شرف تنفرد به منظمتنا ونجاح حقيقي للمهاجرين بصفة خاصة، وكذلك للدول الأعضاء، ولهذه القمة بالطبع. وأود باسم الزملاء البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ في المنظمة الدولية للهجرة، في حوالي ٥٠٠ من مراكز العمل في جميع القارات الخمس، أن أشكر الأمين العام، ونائب الأمين العام، ورئيسي الجمعية العامة في دورتيها السبعين والحادية والسبعين، فضلا عن الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٦٥ عضوا في المنظمة الدولية للهجرة و ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة، الذين يجتمعون هنا اليوم، من أجل هذا القرار الجريء والمتبصر.

وقد أوصلتنا إلى هذه اللحظة التاريخية اليوم ثلاثة تطورات، هي: أولا، اتجاهات الهجرة العالمية؛ وثانيا، التوقيت الفجائي؛ وثالثا، الثقة المبنية على أساس نصف قرن من التعاون. أما النقطة الأولى فهي أن الهجرة أصبحت تشكل توجها كاسحا

في هذا القرن. إننا نعيش في عالم متنقل لم يشهد أبدا تنقل العديد من الناس. هناك حالة غير مسبوقة من التنقل البشري: فهناك بليون شخص من بين ٧ بليون شخص في العالم من المهاجرين، أي مهاجر بين كل سبعة أشخاص. فإذا قام ٢٤٤ مليون مهاجر دولي بتكوين بلد، سيكون عدد سكانه أقل بقليل من إندونيسيا، وأعلى بقليل من البرازيل. وسيكون الناتج المحلي الإجمالي لهم مساويا تقريبا لناتج بلد أوروبي صغير إلى متوسط الحجم، ومتفوقا كثيرا على جميع المعونات الأجنبية.

والقوى المحركة للهجرة هي الديمغرافيا، والكوارث، والثورة الرقمية، والتكنولوجيا التي قلصت المسافات، وأوجه التباين بين الشمال والجنوب، والتدهور البيئي. وللأسف، نتيجة لتلك القوى المحركة، اقتلع عدد قياسي من الناس من جذورهم وأجبروا على الانتقال: لاجئون، وأشخاص مشردون داخليا، وضحايا اتجار، وقصر غير مصحوبين. كما يهدد تغير المناخ ٧٥ مليون نسمة آخرين ممن يعيشون فوق مستوى سطح البحر بمتر واحد فقط.

كما نواجه سلسلة – لم أرها في حياتي – من الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية المتزامنة والممتدة والمعقدة والتي لم يسبق لها مثيل، في منحنى من عدم الاستقرار يمتد من النتوء الغربي لأفريقيا وحتى جبال الهيمالايا. والأسوأ من ذلك أنه، كما أرى، ثمة احتمال ضئيل لحل أي من هذه الأزمات في الأجل القصير إلى المتوسط. وقد أدت السياسات والمشاعر المتزايدة والواسعة النطاق المعادية للمهاجرين إلى المفارقة القاسية بأن أصبح هؤلاء الهاربين من الإرهاب والنزاعات المسلحة هم أنفسهم الآن متهمين بالإرهاب والإجرام في أذهان الكثيرين.

وإلى جانب التحديات التي تفرضها الكوارث، فإننا نواجه تحدي الشمال العالمي الذي يواجه العجز الديموغرافي وتحدي الجنوب العالمي الذي يعاني من معدل فضفاض لإيجاد فرص عمل تعادل الفائض الديمغرافي. ولدينا أطروحة هي أن الهجرة أمر حتمي في هذا القرن بسبب العوامل المحركة التي ذكرتها، وأمر ضروري إذا أريد لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا أن تزدهر، وأمر مستصوب للغاية إذا أردنا أن تكون هناك سياسات مسؤولة وإنسانية للهجرة. وبغية القيام بذلك، علينا أن نغير الخطاب العام الحالي المسموم بشأن الهجرة وأن نتعلم إدارة التنوع العرقي والثقافي والاجتماعي والديني المتزايد حتما.

والنقطة الثانية هي أننا نعيش مع مشهد متطور للهجرة. وقد ثبت أن توقيت إبرام مثل هذا الاتفاق اليوم وليد اللحظة. فقد أدت الشواغل العالمية، لا سيما في أوروبا، إلى إبرام سلسلة من الاتفاقات الرئيسية في عام ٢٠١٥ الذي شكل نقطة تحول. وهذه الاتفاقات منحت الأمم المتحدة للمرة الأولى ولاية صريحة ورسمية تتعلق بالهجرة، وربطت المنظمة الدولية للهجرة – بوصفها ليست عضوا في الأمم المتحدة – بصورة أكثر رسمية مع المنظمة بما يحقق مصلحة كل من المؤسستين. وهذه الاتفاقات هي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. كما أن الهجرة تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

ونحن نجتمع هنا اليوم في مؤتمر قمة تاريخي، وهو المؤتمر الأول الذي يجمع رؤساء الدول من جميع أنحاء العالم للتصدي لمسألة اللاجئين والمهاجرين. وأنا في غاية الامتنان للميسرين وغيرهم ممن شاركوا في وضع إعلان نيويورك الهام من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). وبالتالي، أصبح التوقيت عنصرا حاسما في قرار الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة من أجل التماس التواصل رسميا مع الأمم المتحدة.

ثالثا – وهي النقطة الأخيرة – فإننا في الواقع نضفي الطابع الرسمي على علاقة قديمة. فكثير من الناس كان لديهم اعتقاد

منذ أمد طويل بأن المنظمة الدولية للهجرة هي بالفعل جزء من الأمم المتحدة. وقد فعلنا كل شيء معا. ونتعاون مع جميع الوكالات. وبنينا مستوى من الثقة جعل المفاوضات مباشرة إلى حد ما. وفي نهاية المطاف، فقد ولدنا جميعا معا، في عام ١٩٥١، جنبا إلى جنب مع شريكنا التقليدي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لنصل بالأوروبيين الذين مزقتهم الحرب العالمية الثانية إلى شواطئ مأمونة وحياة جديدة. وقد تعاونا منذ ذلك الحين تعاونا وثيقا للغاية حيث ما برحنا نفكر في أنفسنا كجزء من الأمم المتحدة بطرق عديدة. وبالتعاون مع المفوضية، وصلنا لما لا يقل عن ٦ ملايين شخص – من اللاجئين – إلى شواطئ مأمونة.

لذا، فقد أصبحت الثقة سلعة نفيسة خلال جميع مراحل مفاوضاتنا. وسنواصل إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع كامل ومنتظم. وسنستمر في الإصرار على أن نكون فعَّالين من حيث التكلفة في نموذج عملنا، حيث ٩٧ في المائة من موظفينا الـ ١٠ ٠٠٠ موجودون في الخارج، وحيث سنستخدم أقلَّ من ٥٠ مليون دولار من ميزانية قدرها ١،٥ بليون دولار لإدارة المنظمة. وسنواصل أيضاً إنجاز عملنا بصورة سريعة، وهو النوع ذاته من الانفتاح الذي أتاح لنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الاتفاق.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إنَّ هذه العناصر الثلاثة – التوجُّهات العالمية، والثقة القائمة منذ عقود، والتوقيت العرَضي – جعلت الاتفاق ممكناً. والطابع الإيجابي للاتفاق يؤكد أنَّ الهجرة ليست مسألة يمكن تسويتها أو مشكلة يمكن حلها، لكنها بدل ذلك واقع إنساني يتعين علينا جميعاً أن نديره معاً. وللقيام بذلك، يجب أن نكون مسؤولين وإنسانيين على السواء. ويمكن أن تكون هذه اللحظة لحظة حاسمة للتنقل البشري، بدءاً من مؤتمر القمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

السيد رعد الحسين (تكلم بالإنكليزية): ينبغي ألاَّ يكون هذا مؤتمر قمة مريحاً. فبينما ينبغي الاعتراف من قِبَل الجميع بقيادة الأمين العام وتقريره المتميز، فضلاً عن الجهود المثيرة للإعجاب، المبذولة من أيرلندا والأردن لتحقيق توافق سياسي في الآراء، فإنه لا يمكن اقتصار مؤتمر القمة على الخطابات والمقابلات المريحة، مع قدر من الرضا عن النفس، ثم نمضي قدُماً.

وحين لا يرى ملايين الأشخاص دعوة الحرية إلاَّ عبْر الأقمشة الخفَّاقة لإحدى الخيام؛ وحين يحملون أطفالهم وممتلكاتهم على ظهورهم، ويسيرون مئات الأميال، وربما الآلاف منها؛ وحين يخاطرون هم وعائلاتهم بالغرق، ويُحتجَزون مكتظِّين في مراكز اعتقال مروِّعة، وما أن يُطلَق سراحهم، حتى يعتدي عليهم العنصريون وكُرَّه الأجانب؛ فلا سبب للارتياح هنا.

إنَّ الحقيقة المُرة هي أنه دُعي إلى عقد مؤتمر القمة هذا لأننا فشلنا على نطاق واسع. لقد خيَّبنا ظنَّ شعب سورية الذي عانى طويلاً، بعدم إنهاء الحرب في مهدها. وخيَّبنا ظنَّ آخرين في مناطق نزاع مزمن الآن، للسبب نفسه، وما برحنا نخيِّب ظنَّ ملايين المهاجرين الذين يستحقون أكثر بكثير من حياة موصومة بالمذلة واليأس.

ومن العار أنه ينبغي لضحايا الجرائم النكراء أن يضطروا للمزيد من المعاناة، بسبب إخفاقاتنا في توفير الحماية لهم. ومن المثير للاشمئزاز أنَّه يمكن وصم النساء والرجال والأطفال اليائسين بأنهم مجرمون، واحتجازهم طوال أشهر، أو حتى أعوام، ممَّا يصيبهم بمزيد من الأذى لصحتهم البدنية والعقلية. ويمكننا تغيير ذلك. هنا في هذا المؤتمر. فبإمكاننا أن نعمل

معاً للوصول إلى الاحترام والسلامة والكرامة للجميع. لكننا لا نستطيع تحقيق ذلك حين يكون المدافعون عمَّا هو خير وحق في العديد من البلدان مُطَوَقين من قِبَل العنصريين المتعصِّبين، الذين يسعون إلى كسب السلطة أو الاحتفاظ بها عن طريق التحيُّز والخداع، على حساب أشد الفئات ضعفاً، وحتى أولئك الذين دعموهم مبدئياً في نهاية المطاف.

إنَّ وباء فقدان الذاكرة في صُلب هذا الانهيار الأخلاقي في بعض الأوساط. إذ يبدو أنَّ الكثيرين قد نسوا الحربين العالميتين. فما الذي يحدث حين يتم إذكاء الخوف والغضب بأنصاف الحقائق والأكاذيب الفاضحة؟ إنَّ قدراً كبيراً من الكراهية يتنامى. وقد نُزع صمَّام الأمان. وأُطلق جهاز التوقيت، وموعد الإنسانية مع ''شيطان تاريخ العالم'' يدنو مجددا. والمتعصبون والمضللون يعززون التمزُّق في معارضة المزيد من مشاطرة المسؤولية. وقد يكون بعضهم حاضرا في هذه القاعة صباح اليوم. وإذا كانوا هنا، فنحن نقول لهم إننا سنواصل تسميتهم علناً. وقد يخرجون من هذه القاعة قريباً، لكنهم لن يخرجوا من حكمنا الأوسع ''نحن الشعب''، كلِّ شعوب العالم، وليس نحن فقط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الذي سيقرأ لنا بياناً بالنيابة عن السيد بيتر ساثرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للهجرة الدولية، عملاً بالقرار ٢٩٠/٧٠.

السيد إلياسون (تكلم بالإنكليزية): لقد عمل السيد بيتر ساثرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للهجرة الدولية، بجدٍّ كبيرٍ لجعل مؤتمر القمة واقعاً. ومن المؤسف أنه تعرض لوعكة صحية و لم يستطع السفر إلى نيويورك هذه المرة. وقد كلَّفني أن أنقل الرسالة التالية إلى الجمعية:

''إننا هنا اليوم لكي نتخذ معاً إجراءً بشأن إحدى المسائل الكبرى للقرن الحادي والعشرين، وهي الهجرة الدولية. إنها مسألة محفوفة بالمخاطر، لكنها حافلة بالوعود أيضاً. فالمهاجرون واللاجئون هم من أشجع شعوب العالم، لكنهم من الفئات الأكثر ضعفاً كذلك. ونجاحهم أو فشلهم هو نجاحنا أو فشلنا. وقدرتنا على حماية اللاجئين وإدماج المهاجرين هي مقياس صحة مؤسساتنا، بدءاً من سيادة القانون.

''قبل سنة، التزمت الجمعية والدول الأعضاء بتيسير هجرة مأمونة، نظامية، منتظمة ومسؤولة. وإذا كان لدينا استشراف، ونفَّذنا سياسات ذكية، فإنَّ الهجرة ستنقذ الأرواح وتعزز مجتمعاتنا. أمَّا إذا انقلب كلٌّ منَّا ضد الآخر واتبعنا سياسات أنانية، فإننا سنمكِّن دعاة الرعب في تلك المجتمعات.

''ومن المؤسف أننا في الأزمة لم نحوِّل غالباً مسؤوليتنا تجاه اللاجئين، إلى من هم الأفضل قدرة على منحهم اللجوء، بل إلى أولئك الأقرب إلى الأزمة. لكنَّ القُرب لا يحدد المسؤولية. وقد أخفقنا في التوحُّد حول المبادئ التي ينبغي أن ننتظم في إطارها. وأُزهِقت عشرات الآلاف من الأرواح. فليكن هذا اليوم نقطة التحوُّل.

''إنني سأُصدِر قريباً تقريراً بشأن كيفية إدارة الهجرة على نحو أفضل بالعمل معاً. وسأقترح سياسات ومبادرات من شأنها أن تحقق ما يلي: أولاً، الاستجابة للتحركات الناجمة عن الأزمة، وحماية المهاجرين الضعفاء؛ ثانياً، منح الناس الفرصة لكي يهاجروا بشكل نظامي ومأمون؛ ثالثاً، خفض التكاليف البشرية والمالية للهجرة؛ ورابعاً، تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة هذه الظاهرة. وقد اتخذنا اليوم خطة هامة، عبْر الترحيب بالمنظمة الدولية للهجرة ودمجها في أسرة الأمم

المتحدة. وهذا يعني تدعيماً هاماً لأعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة.

”ومع بلوغنا موعد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٨، لديَّ ثقة بأنه سيكون لدينا ميثاق عالمي بشأن الهجرة، ولن يكون مجرَّد حبر على ورق، بل سلسلة جديدة من الاتفاقات حول كيفية عمل الدول معاً لإدارة الهجرة. ولتحقيق ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تبدأ العمل الآن. وإنني على تواصل فعلي مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين المستعدين للعمل. وأشجع الجمعية على الانضمام إليهم. ويمكن للأطراف الفاعلة الحازمة أن تكون رائدة الآن بشأن هذه المسائل الأساسية“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي ستتكلم بالنيابة عن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

السيدة ملامبو – نغوكا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذه الجلسة العامة بوصفي رئيس المجموعة العالمية المعنية بالهجرة لعام ٢٠١٦. إن عام ٢٠١٦ يوافق الذكرى السنوية العاشرة للمجموعة، التي تأتي في وقت حاسم. فقد نمت المجموعة، من حيث الحجم والأهمية. فانضم عضوان إضافيان هذا الشهر. ويسعدني بنفس القدر أن انضمت المنظمة الدولية للهجرة – وهي أحد الأعضاء المؤسسين للمجموعة – لتوها إلى منظومة الأمم المتحدة بوصفها منظمة ذات صلة.

والمجموعة على استعداد لتقديم الدعم والوقوف مع أولئك الذين يعانون من المهانة والاضطهاد. وتقف المجموعة العالمية المعنية بالهجرة على أهبة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات المعنية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن نفعل ذلك أولا، من خلال تنفيذ الالتزامات القائمة، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وغاياتها، وتلك المقدمة اليوم في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)؛ وثانيا، من خلال عمليات تفضي إلى اعتماد ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، واعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين.

وقد شرفت المجموعة بالمساعدة في الإعداد لمؤتمر القمة هذا، والمساهمة في المذكرات المفاهيمية للموائد المستديرة الست التي ستعقد اليوم. وعلاوة على ذلك، يعمل أعضاء المجموعة بشكل وثيق مع الأفرقة العاملة المواضيعية وأفرقة العمل على استحداث أدوات وتوجيهات بشأن العديد من المسائل الواردة في إعلان نيويورك. ويشمل ذلك مذكرة توجيهية بشأن إدماج الهجرة والتشرد في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة؛ ومبادئ عامة ومبادئ توجيهية – بدعم من التوجيه العملي – بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في ظل أوضاع هشة في إطار التحركات المختلطة أو الكبيرة؛ ودليل لتحسين إنتاج البيانات المتعلقة بالهجرة لأغراض التنمية واستخدامها؛ ومبادئ منظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية التشغيلية بشأن التوظيف، والنظام الدولي لتراهة التوظيف التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

وتعد هذه أدوات حاسمة لأنها ستعزز عملنا الجماعي وستساعدنا على تحديد أثر هذه التحركات على النساء والأطفال والرجال والمسنين. وأعضاء مجموعتنا، فرادى ومجتمعين، ملتزمون بدعم الدول الأعضاء وجميع المساهمين الآخرين في إيجاد حلول لتحقيق تطلعات إعلان نيويورك. أما نهج المجموعة لمعالجة التحركات الكبيرة من اللاجئين، فهو نهج محوره الإنسان، وقائم على حقوق الإنسان، ويراعي المنظور الجنساني. ويشمل ذلك الاعتراف بالقيمة الثقافية والاقتصادية التي تضيفها النساء والفتيات المهاجرات

واللاجئات إلى المجتمعات، والإهانات التي يعانين منها. كما ينطوي على وضع سياسات وطنية ودولية تحمي تحديدا حقوق النساء والفتيات التي غالبا ما تنتهك بشكل صارخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب للقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن إلى السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد فيدوتوف (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) (تكلم بالإنكليزية): يتضامن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع جميع المجتمعين هنا لتعزيز العدالة وتحسين حماية الفئات الضعيفة من النساء والأطفال والرجال المتنقلين الذين يتعرضون للعنف والاعتداء والاستغلال. ولا يمكننا أن نسمح للمجرمين باستغلال أكبر أزمة هجرة ولاجئين منذ الحرب العالمية الثانية باعتبارها فرصة تجارية.

وفي هذا الصدد، أرحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ٧١ /١)، حيث إنه يقر بأن اللاجئين والمهاجرين في التحركات الكبيرة معرضون للخطر، وأن الدول في حاجة إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بقوة، بما في ذلك عن طريق التحديد السليم وتقديم الدعم، على النحو المطلوب بموجب بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وقبل كل شيء، فإنها مسألة تتعلق بالاحترام. فيجب احترام حياة الإنسان والاعتراف بأن كل الرجال والنساء والأطفال المتنقلون أشخاص يستحقون الحماية. ويجب احترام القانون وسيادة القانون: فالقانون الجنائي يلزم الدول بالتحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها وتوفير حقوق الضحايا، بمن فيهم من هم في وضع غير قانوني.

وحتى الآن، فإن ١٥٦ بلدا جعل الاتجار بالبشر جريمة جنائية محددة، على النحو المطلوب في البروتوكول المتعلق بالاتجار. ومع أن تنفيذ البروتوكول لا يزال يشكل تحديا، فقد التزم ١٤٢ بلدا بالقيام بالشيء نفسه لوقف تهريب المهاجرين. ومن أجل إقامة العدالة، فإننا بحاجة إلى أن تحترم الدول قوانينها الخاصة. وكي تكون العدالة للجميع حقا، نحتاج إلى العمل معا، وتقاسم المسؤولية، والاعتراف بأنه يمكننا ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لوقف المعاناة الإنسانية. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هنا من أجل تقديم الدعم للأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد ماتس غرانريد، المدير العام لرابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، كممثل للقطاع الخاص.

السيد غرانريد (رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أشارك جميع المجتمعين هنا اليوم ونحن نعمل معا لمعالجة المسألة العاجلة المتمثلة في حركة اللاجئين والمهاجرين الكبيرة في وقت ينظر فيه العالم إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خريطة الطريق لمستقبلنا ومستقبل أطفالنا.

ومن أجل الموجودين هنا وغير ملمين برابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، فإن رابطتنا تمثل ما يقرب من ٨٠٠ مشغل هواتف محمولة وحوالي ٣٠٠ شركة في النظام الإيكولوجي المتنقلة والصناعات المتاخمة الأوسع نطاقا. وبشكل جماعي، يعمل أعضاء رابطتنا على ربط حوالي ٤,٨ بليون فرد في جميع أنحاء العالم. ولم يعد ينظر إلى الهواتف المحمولة بوصفها تكنولوجيا فحسب، بل كأحد الأصول التي لا تقدر بثمن لتوفير خدمات تحسين الحياة للمحرومين، بتوفير الطاقة الشمسية للمنازل، ومساعدة المزارعين على تحسين سبل معيشتهم، وتهيئة هياكل أساسية مالية من خلال

الأموال المتنقلة، والعديد من الخدمات الأخرى البالغة الأهمية لتحقيق التنمية.

ومن بين الأشخاص المتواصلين، هناك الملايين من الأشخاص المشردين قسرا، يواجه الكثيرون منهم الإيذاء والتهميش، ولكنهم يجدون في تكنولوجيا الهاتف النقال شريانا حاسما للحياة للبقاء على اتصال بأسرهم، والحصول على المعلومات الحيوية، والسير إلى مساكنهم الجديدة، واستعادة كرامتهم. ويعد هذا الاتصال غاية في الأهمية لدرجة أننا شهدنا لاجئين يعطون الأولوية للإنفاق على الهواتف المحمولة أو نقاط الاتصال اللاسلكي بالإنترنت على حساب مواد أساسية أخرى.

كما يتزايد وجود تكنولوجيا الهاتف المحمول والاتصالات في صميم أي استجابة للحالات الإنسانية، مما يوفر الموارد الحيوية للسكان المشردين، بما في ذلك المدفوعات النقدية القائمة على الأجهزة المحمولة، وخدمات الصحة الرقمية، وأدوات التعلم في الفصول الدراسية للاجئين وما يتجاوز ذلك. وما برحت صناعة الهواتف المحمولة نشطة بوجه خاص لدعم الاستجابة الإنسانية في أوقات الكوارث والأزمات. وقد وقع بالفعل على ميثاق الاتصالات للأغراض الإنسانية، الذي أطلق قبل ١٨ شهرا، أكثر من ١٠٠ مشغل هواتف محمولة في أكثر من ٧٥ بلدا. ويهدف الميثاق إلى تحسين التأهب في حالات الكوارث، والحد من الخسائر في الأرواح، والمساعدة على الانتعاش من خلال الوصول إلى الاتصالات والمعلومات من أجل المتضررين من الأزمة.

وتسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى ضمان أن يتمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في الكرامة والمساواة.

وإذا أردنا تحقيق تلك الرؤيا بحلول عام ٢٠٣٠، فيجب أن تكون أزمة التشريد الراهنة أولويتنا الجماعية. وإدارة التنقلات، بنطاقها واتساعها الفريدين، ملتزمة بمواصلة جهدها وزيادته بحسب الحاجة، ولكن لا نستطيع أن نتصدى للتحدي وحدنا. ولا أحد يستطيع ذلك. والحالة غير المسبوقة، كهذه التي نتعامل معها، تستدعي حلاً منهجياً، يؤدي فيه كل شخص دوره أو دورها.

وأود أن أختتم بدعوة الجميع – حكومات، صناعة، منظمات إنسانية وأفراداً– إلى التلاقي معاً للنهوض بمواردنا الجماعية، بغية بناء شراكات مستدامة، من شأنها أن تخفف معاناة المتضررين بالأزمات وتحفظ كرامتهم. وبدون ذلك، لا يمكن أن نكون على مسارٍ لتغيير عالمنا وتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة إيني ليستاري أنديابا أدي، رئيسة التحالف الدولي للمهاجرين، التي ستتكلم بصفتها عضواً في مجتمع المهاجرين.

السيدة أدي (التحالف الدولي للمهاجرين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرِّفني أن أقف أمام الجمعية العامة لكي أتكلم بالنيابة عن ٢٤٤ مليون مهاجر من جميع أرجاء العالم، لا يستطيعون أن يكونوا هنا اليوم.

بعد سنوات من انعدام الصوت والصورة، ها نحن أخيراً موضع ترحيب لكي نتكلم عن أنفسنا. نحن الذين أُنكِر عليهم المستقبل، والحقوق والأحلام التي اعتدنا أن نتخيَّلها لأنفسنا. فحين كنت صغيرة، حلمتُ بالحصول على تعليم عالٍ، وبالمساهمة في أسرتي ومجتمعي. لكنَّ الأزمات المتفاقمة أصابت أسرتي في إندونيسيا وملايين الفقراء الآخرين. إننا نستفيق يومياً لنواجه واقعاً من الفقر المتزايد، البطالة، فقدان فرص التعليم، الخدمات الاجتماعية المتآكلة وخسارة أرضنا. وشأن آخرين كثيرين، لم يكن لديَّ خيار سوى أن أقبل عملاً خارج بلدي، بصفة عاملة مترلية مهاجرة، لكي أتمكن من الحصول على طعامنا، وتسديد ديون والدينا وإرسال أبنائي إلى المدرسة.

لكنَّ الوعد بمستقبل أفضل، لأغلبية الناس أمثالي، كذبة. فنحن عالقون في عبودية الديون، ومتاجَر بنا ومخدوعون في الاسترقاق، ومحرومون من حقوقنا الأساسية. إننا متروكون ضعفاء أمام الاعتداء، والعديدون منَّا يختفون أو حتى يموتون. لقد أصبح حلمنا كابوساً، كابوساً يحركه نظام يولِّد الربح للعاملين في مجال الهجرة، ويمكِّن الشركات من خفض الأجور. إنَّ مستقبلنا كئيب. فنحن نتوقع الحماية والخدمات، لكننا نُترَك وحدنا للتعامل مع معاناتنا. إننا وحيدون في منظومة لا تعطي قيمة لحقوق المهاجرين وكرامتهم، أو تعترف بنا بصفتنا عمالاً أو أناساً. إننا مجرَّد عمالة رخيصة، سِلَع. وضعفنا مستغَلٌّ، وسياسات الهجرة تعزِّز عدم ظهورنا. فنحن نُعتبَر بمثابة تهديدات أمنية، ومع ذلك يجري تحويلنا إلى صناعة تنتج البلايين التي تتكلم عنها بعض الحكومات باعتبارها فرصة إنمائية.

وفي خبرتنا أنَّ الهجرة لا تكفل لنا نوع التنمية التي ستمكِّننا من العودة إلى الوطن لنحيا حياة كريمة، مهما كبرت تضحيتنا. ومهما عملنا بجد، لا يُعترَف بنا أبداً بصفتنا عمالاً وكائنات بشرية بكرامة ومساواة. إننا نتمنى أن نُرى ونُسمع، لا أن نُهمَّش ونستبعد. إننا نستحق الاحترام لإنسانيتنا. فالمهاجرون يناضلون جماعياً وينظِّمون لجعل أحلامنا تتحول إلى حقيقة. ولدينا رسالة واضحة. أصغوا إلينا. ولا تتكلموا عنَّا بدوننا. فالعالم يريدنا أن نغفر، لكنَّ ما نحتاج إليه هو أن يلتزم العالم – بالعدالة، بالتنمية التي لا تشتِّت أُسَرنا، بمستقبل يعتمد على قوة أناسه، وليس على التصدير والاستغلال المستمرَّين لمن هم بمستوانا. إنَّ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه المسائل تبقى مجرَّد وريقات لا تُترجَم إلى عمل.

وبعد سنتين من الآن، من المتوقع للأمم المتحدة أن تعتمد مشروع ميثاق عالمي بشأن الهجرة. فلْنجعلْه حقيقياً وقابلاً للتنفيذ، ونضعه في إطار أساس ملائم، ونضمن ألاَّ يؤدي تنفيذه إلى الاستغلال، التشريد، الهجرة القسرية، النزاع أو الفقر. فلْنعملْ من أجل عالَم بدون ضعف أو انعدام أمن أو عدم ظهور. وبصفتنا أناساً، عمَّالاً، نساءً ومهاجرين، فإننا مستعدون لإحداث ذلك. نرجو أن تعملوا معنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد محمد بدران، ممثل المتطوعين السوريين في هولندا، الذي سيتكلم بصفته ممثلاً للمجتمع المدني.

السيد بدران (المتطوعون السوريون في هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم اليوم بالنيابة عن كل لاجئ شاب في العالم.

تحضيراً لمؤتمر القمة اليوم، تلقيت رسائل عديدة من لاجئين في أوروبا وسوريا كلتيهما، وهم توَّاقون إلى أن يُصغى إليهم. وقراءتها جميعاً تستغرق وقتاً طويلاً، ولكن هناك رسالة واحدة يجب أن نتشاطرها. وهي من زهير، سوري فلسطيني، عديم الجنسية وعالقٌ مثلي، بدون أية إمكانية للفرار من الحرب. فقد قال،

”إننا نعيش على حافة الجحيم. وقد انتظرنا لفترة طويلة جداً اليوم الذي سيسمع العالم فيه صوتنا. آمل أن يكون هذا هو اليوم.“

ومنذ وقت وصولي إلى هولندا، رأيت كيف أنَّه حتى أوروبا تناضل مع العدد المتزايد من اللاجئين. فهناك خوف عامٌّ شديد بشأنهم. ونحن بصفتنا لاجئين شباباً، نواجه ذلك الغضب والخوف كل يوم. والأبواب موصدة أمامنا. ونحن محرومون من التعليم العالي. ومطرودون غالباً، ولا يتم التعامل معنا بجدية أو يُستهان بنا. وبأزمة تلو أزمة، ومؤتمر بعد مؤتمر، يبدو أن التقاعس هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يتفق عليه المجتمع الدولي. وإذا كان قادة العالم اليوم غير قادرين على إيجاد حلٍّ لأزمات اللاجئين والأزمات السورية، فإنَّ مؤتمر القمة هذا لن يختلف أبداً عن جميع المؤتمرات الأخرى.

ونحن، اللاجئين الشباب، كرَّسنا طاقاتنا الشبابية لمساعدة مجتمعاتنا، وأوطاننا الجديدة والأوطان التي تركناها وراءنا. ومع أصدقائي اللاجئين السوريين، أنشأت في هولندا منظمة توسَّعت في غضون سنتين لتصبح شبكة تضمُّ أكثر من ٦٠٠ متطوع، مستعدين لردِّ الجميل والتطور. وأنا فخور بأنني أرتدي اليوم قميص تلك المنظمة. فلْنأملْ أن يكون مؤتمر القمة اليوم مختلفاً، وأن يتشاطر المجتمع الدولي المسؤولية عن اللاجئين، ويتفق على اتخاذ إجراءٍ بشأن النقاط التالية. وهي أولاً، إنهاء العنف في سوريا وحماية مدنييها؛ ضمان مسالك مأمونة لجميع اللاجئين، وعدم وقف حياتنا بعد الآن؛ تمكين اللاجئين من إدارة مشاريع لصالحهم، لكي نستطيع أن نساعد شعوبنا؛ وتوفير الحصول على التعليم العالي لجميع اللاجئين الشباب، لكي نتمكَّن من العودة وإعادة بناء أوطاننا في المستقبل.

ورسالتي الأخيرة إلى الحاضرين هنا هي التالية. بطريقتنا الصغيرة، يتخذ اللاجئون الإجراء فعلياً. ونريد من قادة العالم أن يحذوا حذوهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٢٩٠/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة ناديا مراد باسي طه، ممثلة منظمة يازدا، وهي أيضاً سفيرة النوايا الحسنة لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، والتي ستتكلم بصفتها عضواً في إحدى جاليات اللاجئين.

السيدة مراد (منظمة يازدا): أنا ناجية من الإبادة الأيزيدية ولاجئة الآن. إنني فتاة ريفية وجدت نفسها وقد سُلِبت منها حياتها الحرة الممتلئة بالأحلام، لتنتقل إلى حياة السبي بلا أمل، تحت سلطة ما يُسمَّى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وعندما هاجمنا تنظيم داعش، قام أفراده بقتل الرجال وسبي النساء، قتلوا أمي مع أكثر من ٨٠ امرأة أخرى، لأنهم لم يريدوهنَّ للاستعباد. وقتلوا ستة من أخوتي، وأخذوني مع أكثر من ٦ ٥٠٠ امرأة وطفل أيزيديين إلى الأسْر. وارتكبوا الجرائم ضد الآلاف من النساء في أسواق النخاسة، أمام أنظار المجتمع الدولي، وهذا النهج مستمر حتى الآن. لقد تمنَّيت الموت حتى لا أجد كل من أحب مقتولاً أو مختطفاً، أو لاجئاً أو نازحاً في أحسن الأحوال.

وبعد أن هربت، وجدت نفسي نازحة في كردستان العراق، حيث أكثر من ١,٨ مليون لاجئ يعيشون هناك في ظروف صعبة. ثم هاجرت إلى ألمانيا. فحاولوا أن تتخيلوا، ولو للحظة واحدة، أنَّكم لاجئون في مخيمات. وأن تتساءلوا دائماً كيف تحصل عائلاتكم على ما يكفيها من الطعام، أو أنَّ الأمطار ستجرف خيامكم، أو أنكم لا تستطيعون أن توفروا لأطفالكم التعليم، أو تأخذوهم إلى الطبيب. أو ألاَّ تملكوا الحق في العمل، ولا تساهموا في الحياة، ولا تتعلموا أو تحلموا.

ولكن هل تعلمون ما هو أسعد يوم في حياتي؟ إنه ليس اليوم الذي أقف فيه أمام قادة العالم، بل هو اليوم الذي كنت فيه مع أهلي، نعمل معاً في حقولنا، أو أقضي الوقت برفقة أمي. أجل، تلك كانت أسعد الأوقات. وقد التقيت بالعديد من اللاجئين في اليونان، الذين دُمِّرت حياتهم وحريتهم وكرامتهم. قال لي أحدهم، وأنا أقتبس كلماته، ”لا حياة لنا هنا، ولا مكان لنعود إليه. نحن نعيش الحرب العالمية الثالثة دون أن نسمِّيها كذلك“.

وأريد أن أنقل إليكم اليوم رسالة من جميع الضحايا واللاجئين في العالم. فبصفتكم قادة، يجب أن تعلموا أنَّ كل ما تفعلونه يؤثر سلباً أو إيجاباً على حياة أناس بسطاء مثلي. أنتم من تقررون هل ستكون الحرب أو يكون السلام. أنتم من تقررون أن تُهدوا الأمل أو تصنعوا المعاناة. أنتم من تقررون ما إذا كانت فتاة أخرى مثلي، في مكان آخر من العالم، تستطيع أن تستمرَّ في حياتها البسيطة، أو ستُرغم مثلي على أن تعيش حياة المأساة والاستعباد والاغتصاب. يجب أن نُنهي

الحروب ونضع الإنسانية أولاً. يجب أن نقدِّم من ارتكبوا جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. فالجماعات الإرهابية والمتطرفة، مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، هي السبب الرئيسي لنزوح الملايين. فيجب أن نتخلص من تلك الوحوش الآن، كلِّياً ونهائياً.

وينبغي ألاَّ ننتظر سنوات من المفاوضات العقيمة، حتى يستتبَّ الأمن في مناطق النزاع. ولا يجوز أن نقفل أبوابنا على الأطفال والنساء، الذين عانوا الويلات. ويجب أن نقف مع الشعوب المضطَّهَدة. فالعالم يحمي حدوداً واحدة فقط، هي حدود الإنسانية. وما نختلف عليه جميعاً هو أمر بسيط أمام إنسانيتنا المشتركة. ومن هنا، أرجو أن يبقى معكم ما قاله الأمير زيد رعد الحسين، وألاَّ تنسَوه بعد المؤتمر. وأتوسل إليكم أن تضعوا الإنسان أولاً، وأن تكونوا للسلام أولاً. وإذا كان قطع الرؤوس وسبي النساء واغتصاب الأطفال وتشريد الملايين لا يحرِّككم، فمتى تتحركون؟ فالحياة لم تُخلَق لأجلكم ولأجل أُسَركم فحسب، بل نحن أيضاً نريد الحياة، ومن حقنا أن نعيشها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلمة الأخيرة في الجزء الافتتاحي من الجلسة العامة الرفيعة المستوى. وكما يدرك الأعضاء، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٧٠، يتكوَّن هذا الاجتماع الرفيع المستوى من جلسة عامة، ستِّ موائد تفاعلية مستديرة متعددة أصحاب المصلحة، وجلسة عامة ختامية. وستبدأ الجلسة العامة عقب اختتام هذا الجزء الافتتاحي فوراً، وستُعقَد بالتزامن في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقاعة مجلس الوصاية.

رُفِعت الجلسة الساعة ٩/٤٥.